

حادثة الخطف في سيدني وغنت تنتهيان بسلام

كان حدثاً مرتبطاً بالإرهاب.. وتعتبر ساحة مارتن الوسط المالي لسيدني وتضم العديد من المباني المهمة بينها مكتب حاكم ولاية «نيو ساوث ويلز» مايك بيرد والإحتياطي الفدرالي الأسترالي إضافة إلى مصرف «ستباك» ومصرف «الكومولث». وفي بلجيكا، أعلنت الشرطة عن تحرير رهينة كان محتجزاً من قبل مسلحين بإحدى الشقق في مدينة غنت الغربية.

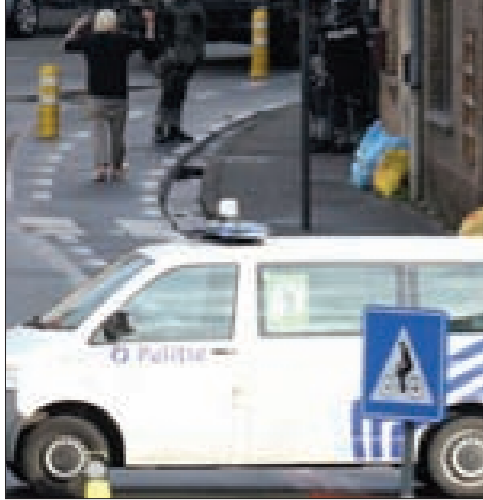
وأعلنت متحدثة باسم مكتب الادعاء أن «الرهينة في حالة جيدة»، مشيرة إلى اعتقال ثلاثة خاطفين، نافية في الوقت ذاته وجود أدلة على ارتباط الحادث بالإرهاب.

وأكدت المتحدثة عدم العثور على أسلحة في حوزة الخاطفين، في حين كانت التقارير السابقة أشارت إلى وجود بنادق كلاشنكوف لدى المسلحين، كما نقلت شبكة «VRT» عن سكان الحي قولهم إن الشقة كانت تستخدم من قبل تجار مخدرات.

وكانت التقارير قد أفادت عن احتجاز مسلحين رهائن في إحدى الشقق منطقة «غنت» غرب العاصمة، حيث فرضت الشرطة طوقاً أمنياً حول المكان.

وقال المتحدث باسم الشرطة البلجيكية فيليب رشارت إنه «من غير الواضح ماذا يجري في المبنى حيث لا يزال المسلحون متواجدين». وأضاف أن الشرطة الفيدرالية تولت قضية الإحتجاز وأنهم يتكون كل شيء لإنهاء الإحتجاز بنجاح.

وذكر التلفزيون البلجيكي أن عملية احتجاز أخرى وقعت في تشرين الأول الماضي في «غنت» أيضاً وأن خلفيتها كانت شخصية.



أعلنت الشرطة الأسترالية مساء أمس انتهاء عملية تحرير الرهائن الذين احتجزهم مسلح في مقهى بسيدني، إذ اقتحمت قوات الأمن الأسترالية المدججة بالسلاح المقهى.

وذكر مسؤول في الشرطة الأسترالية، أن المسلح الذي يحتجز الرهائن هو لاجئ إيراني يدعى هارون مؤنس، أدين بتهمة الاعتداء الجنسي، وأشيع أنه بعث برسائل كراهية لاسر جنود أستراليين قتلوا في الخارج. وأسادت وسائل إعلام وشهود عيان بيان الشرطة الأسترالية أغلقت ساحة مارتن في حي الأعمال المركزي بسيدني أمام حركة السير، وعمد عدد كبير من عناصر الأمن إلى تطويق «مقهى لينت».

ويث التلفزيون الأسترالي مشاهد حية لزيائن داخل مقهى يقفون وهم يضعون أيديهم على النوافذ. وظهر أيضاً علم يشبه علم تنظيم «الدولة الإسلامية».

وقال رئيس الوزراء الأسترالي طوني أبوت إنه عقد اجتماعاً للجنة الأمن القومي لمجلس الوزراء للاطلاع على ما وصفه بوضع الرهائن في العاصمة التجارية لأستراليا.

ويعد حوالي ست ساعات على بدء عملية الإحتجاز خرج ثلاث رهائن رجال، تلتهم امرأتان، من المقهى بحسب الشرطة. وأعلنت الشرطة أن ليس هناك ما يشير إلى إصابة أي كان في الوقت الحاضر، فيما لم يكن واضحاً إن فر هؤلاء الرهائن أم أفرح عنهم.

وأعلن رئيس شرطة ولاية نيو ساوث ويلز أندرو سبيووني وجود مسلح واحد، مضيفاً أن قوى الأمن لا تعلم بالضبط أي وضع تتعامل معه. وقال: «ما زلنا نجهل إن



12 كانون الأول قافلة المساعدات الإنسانية رقم 9 إلى دونباس. وأوصلت 8 قوافل إنسانية سابقة أكثر من 10700 طن من المساعدات، وبهذا تصل محاولة المساعدات الإنسانية المخصصة للمتضررين من الخطر في 9 قوافل إلى نحو 12 ألف طن. وفي شأن متصل، عبّر أعضاء وفد للأمم المتحدة وصل إلى محافظة روستوف عن شكره لروسيا على المساعدات التي تقدمها للاجئين الأوكرانيين.

وقال ممثل مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين في روسيا بايسا فاك - فويا إن «روسيا تقدم المساعدات لجميع اللاجئين الأوكرانيين، هذا واقع، ونحن نرغب في شكر السلطات المحلية والفدرالية على ذلك».

وأشار المتحدث الأممي إلى أن روسيا تدير بشكل رائع مسألة تأمين جميع الضروريات للاجئين، مضيفاً «لو لم تساعدهم، لكان علينا نحن أن نعمل ذلك»، موضحاً أنه لذلك كان لا بد من تخصيص أموال من الصندوق الذي يقوم الآن بالإفناق على تقديم المساعدات للاجئين السوريين والأفغان.

وشدد بايسا فاك - فويا على ضرورة أن يعرف المجتمع الدولي ما تقوم به روسيا للاجئين، مضيفاً: «ومع ذلك يصعب علينا أن نثبت للعالم أنك تفعلون ذلك».

ومن جهة أخرى، شدد رئيس مثلية مكتب المنظمة الدولية للهجرة في موسكو زلتكو جيغيشتس على أن المساعدات التي تقدمها روسيا للاجئين مغالية، مضيفاً: «هذه المواقع من الضروري ملاحظتها وتقديمها للعالم».

لافروف: مشروع القانون الأميركي حول أوكرانيا خطوة معادية لروسيا

كيف: مصرون على البحث عن حل سياسي في دونباس

اعتبر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن مشروع قانون الكونغرس الأميركي حول دعم أوكرانيا والذي ينص على إمكان فرض عقوبات إضافية على روسيا، يمثل خطوة معادية لموسكو.

وأضاف الوزير في تصريح صحفي نشر أمس، أن روسيا ستنتقل في ردها على هذه الخطوة من توقيع الرئيس الأميركي باراك أوباما هذا القانون من عدمه. وقال إن «الإجراءات الواردة في مشروع القانون تمثل إلى حد كبير اقتراحاً على الرئيس الأميركي بأن يتصرف انطلاقاً من رايه»، مشيراً إلى أن بعض البنود فقط تعتبر ملزمة، وتشمل إجراءات ضد شركة «روس أوبورون أكسبورت» الروسية لتصدير الأسلحة وشركاء الشركات الروسية التي تفرض عليها عقوبات.

وشدد الوزير الروسي على أن «هذه الممارسات غير شرعية، كما تعتبر العقوبات المفروضة الثقافي على مجلس الأمن الدولي، غير شرعية أيضاً»، لافتاً إلى أن الكثير من الشركات الروسية العاملة في مجال الصناعات الدفاعية تتعاون مع شركاء في أوكرانيا، وبالتالي من غير البناء توجيه الضربة إلى الصناعة الأوكرانية التي حالتها متدهورة أصلاً. وأضاف أن ذلك يدل على أن واشنطن لا تهتم بدعم أوكرانيا، وإنما ترغب في «معاينة» روسيا.

وجاء ذلك في وقت قال وزير الخارجية الأوكراني بافيل كليمنكو إن كيف تنفذ بشكل تام وقف إطلاق النار في دونباس، وهي مصرّة على البحث عن حل سياسي على أساس خطة الرئيس الأوكراني للسلام و اتفاق مينسك.

وأشار كليمنكو في اجتماع في بروكسل لوزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي أمس إلى أن «الاتحاد الأساسي كان مركزاً على الأحداث في شرق أوكرانيا وعلى سبل استقرار الوضع في المنطقة، والجانب الأوكراني ينفذ وقف إطلاق النار بحجمه التام، وهو عازم على البحث عن حل سياسي على أساس خطة سلام الرئيس الأوكراني بيوتر بوروشينكو واتفاقية مينسك».

وأعلن المكتب الصحفي لوزارة الخارجية الأوكرانية في هذا الصدد أن النتيجة الأساسية لهذا اللقاء تتمثل في استعداد الاتحاد الأوروبي في مواصلة مساندة أوكرانيا، بما في ذلك على المستوى الثنائي، والعمل على أساس مبادئ التضامن لوقف تصعيد الوضع في دونباس. وبدأت في دونباس هدنة صباح 9 كانون الأول اتفق عليها بين قوات الدفاع الشعبي والعسكريين الأوكرانيين بوساطة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يفترض أن تمهد لمفاوضات جديدة لمجموعة الاتصال في مينسك، إلا أن موعد الاجتماع لم يتحدد حتى الآن.

وأعلن الرئيس الأوكراني بيتر بوروشينكو عن التزام متبادل بالهدنة في دونباس، وأكد كلاله الجانب الآخر في دونيتسك، لافتاً إلى أنه في البداية ستسحب المدفعية الثقيلة من خط

وحدّر التقرير من أن قرار كيف يفرض الحصار الاقتصادي على المناطق غير الخاضعة لسيطرة السلطات المركزية يمكن أن يؤدي إلى نشوء فراغ مؤسساتي وقوة خطيرة في مجال حماية حقوق الإنسان. في السياق، أعلنت وزارة الدفاع الأوكرانية أن 917 جندياً قتلوا وأصيب 3318 آخرون في العملية العسكرية في شرق أوكرانيا منذ اندلاع النزاع هناك في منتصف نيسان الماضي.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الدفاع الأوكرانية فيكتوريا كوشنير في مؤتمر صحفي في كييف أمس: «قتل خلال العملية 917 من عسكريي وزارة الدفاع وأصيب 3318 آخرون».

إلى ذلك، توجهت قافلة مساعدات إنسانية تابعة لفرع موسكو للصليب الأحمر إلى لوغانسك منطلقاً من مدينة راميتسكويه بمقاطعة موسكو، بمرافقة ممثلين عن وزارة الطوارئ الروسية.

وقال رئيس فرع موسكو للصليب الأحمر إيغور ترونوف أمس «خرجت 8 شاحنات بحمولة 80 طناً من المساعدات الإنسانية من راميتسكويه، بمرافقة وزارة الطوارئ الروسية وفريق من موظفي فرع موسكو للصليب الأحمر».

وتتضمن المساعدات الإنسانية مواد تموينية ومواد تطهير وأدوية مخصصة للفئات التي يربعاها فرع لوغانسك للصليب الأحمر من العجزة والأطفال والمعاقين، إضافة إلى مؤسسات لوغانسك الطبية والاجتماعية. وكانت وزارة الطوارئ الروسية أرسلت في

وتمثل التقرير الثامن لهذه البعثة الدولية في أوكرانيا الفترة بين 1 و30 تشرين الثاني الماضي، كما شمل عدد القتلى، ضحايا طائرة «بوينغ 777-» الماليزية، البالغ 298 قتيلاً. وأشار إلى رصد 1357 حالة قتل على الأقل منذ وقف إطلاق النار في 6 أيول الماضي، موضحاً أن عدداً من هذه الحالات كان يمكن أن تقع قبل بدء الهدنة.

وأكد التقرير أن اعتقالات عفوية وأعمال تعذيب وخطف مشتبهي بالتورط في الأنشطة الانفصالية والإرهابية رافقت جهود الحكومة الأوكرانية الرامية إلى الدفاع عن وحدة أراضي البلاد وإعادة الشرعية والنظام في منطقة النزاع، مشيراً إلى أن منظمي جهاز الأمن الأوكراني أو كتائب معينة من المتطوعين هم الذين يقفون وراء معظم هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان.

والمسألة، وأضاف: «في مثل هذه الظروف تسعى الحكومة إلى إنهاء إجراءات الخطف الفظالم على حقوق الشعب في جميع المجالات ومنهما التصويب».

واعتبر الرئيس الإيراني عن أسفه لأن العلاقات على الصعيد الدولي غير مبنية على الأخلاق الإنسانية والمبادئ القانونية والعدالة

ولايتي: الاستخدام السلمي للطاقة النووية ليس أمراً استعراضياً ومخبرياً

استئناف المفاوضات النووية بين مساعدي خارجية إيران وأميركا بجنيف



بسدات في مدينة جنيف السويسرية أمس، مفاوضات بين مساعدي الخارجية الإيرانية عباس عراقجي ومجيد تخت روانجي والأميركية وندي شيرمان، لحل الخلافات القائمة في وجهات النظر في طريق الوصول إلى الاتفاق النووي الشامل.

وقد مثل الفريق النووي الإيراني بمساعد الخارجية للشؤون القانونية والدولية عباس عراقجي ومساعد الخارجية لشؤون أوروبا وأميركا مجيد تخت روانجي والمدير العام للشؤون السياسية والدولية في الخارجية حميد بعبيدي نجاد ومستشار الخارجية داود محمد نيا والمدير العام لشؤون إجراءات الأمان في منظمة الطاقة الذرية الإيرانية محمد أميري والمدير العام لشؤون الرئاسة في هذه المنظمة بجمان رحيميان.

وفي السياق، أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني أنه سيحاول التوصل إلى اتفاق نووي مع القوى العالمية على رغم معارضة بعض الجهات في إيران، مضيفاً بأن الحكومة تسعى إلى إنهاء الخطف الفظالم المفروض على البلاد والدفاع عن حقوق الشعب في جميع المجالات ومنه ما التصويب.

وخلال اجتماع الجمعية العامة للبنك المركزي الإيراني، أوضح روحاني أن النظام البنكي لا مفهوم له من دون العلاقة مع العالم، وقال

تشخيص مصلحة النظام على أكبر ولايتي، أن الاستخدام السلمي للطاقة النووية ليس أمراً استعراضياً ومخبرياً، بل إن الاستخدام الصناعي الذي بحاجة إلى الطاقة النظيفة يعتبر جزءاً منها. وأضاف: «وفقاً للقوانين الدولية ومعاهدة حظر الانتشار النووي «أن بي بي» فإن إيران لها الحق في الاستفادة السلمية من الطاقة النووية»، مشيراً إلى أن بلاده تمتلك الإمكانيات اللازمة ولذلك فقد أبرمت اتفاقاً مع الروس في هذا المجال، بحيث أن إبرام اتفاق لبناء أحد المفاعلات قيد التنفيذ، كما لأبرمت اتفاقاً لإنشاء مفاعلين آخرين.

وتابع ولايتي، أن إيران بصدد تدشين مفاعل وإنتاج قضبان الوقود في الداخل بشكل كامل وبعيداً من التبعية وفي إطار احترام القوانين الدولية، مؤكداً أن بلاده ملتزمة بالقوانين الدولية وإن اعترف الطرف الآخر خلال المفاوضات بحقوقنا فإن المشكلة ستحل بسرعة. وأردف قائلاً: «إن المزاعم غير المحققة التي تثار تتسبب في إطالة المفاوضات النووية، وإن الأميركيين هم الذين تسببوا في اللحظات الأخيرة في تمديد المفاوضات»، مؤكداً أن المطالب الأميركية المبالغ فيها والتي تريد أن تقرر نيابة عن الدول الخمس الأخرى في المجموعة أثارت خلافات بين هذه الدول.

وبطبيعة الحال أن يعمل البعض القليل على التصيد من الماء العكر إلا أن الغالبية الساحقة من الشعب، مثقفين وشباباً وعلماء وجامعيين، وقائمين الثورة الإسلامية، يسعون إلى تحطيم سلسلة إجراءات الخطف الخاطئة والفظامة وسحق هذا الأمر إن شاء الله تعالى».

وإلناصاف، وأضاف: «في مثل هذه الظروف تسعى الحكومة إلى إنهاء إجراءات الخطف الفظالم على وجه السرعة، وتريد الدفاع عن حقوق الشعب الإيراني في جميع المجالات، إذ يعذ التحصيص واحداً من المئات بل الألاف من حقوق هذا الشعب». وأوضح روحاني: «سنعمل بحول الله وقوته على إزالة الخطف من طريق الشعب ومن المحتمل

اليابان: فوز رئيس الحكومة السابق

بالانتخابات التشريعية

فاز حزب رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي في الانتخابات التشريعية المبكرة التي دعا إليها رئيس الحكومة المحافظ أواخر الشهر الماضي.

ونشرت وسائل إعلام يابانية نتائج أظهرت أن الحزب الليبرالي الديمقراطي (يمين) حصل على 291 من أصل 475 مقعداً جرى التناقص عليها مقابل 295 في المجلس السابق المكون من 480 مقعداً، محتفظاً بذلك بأكثر من ثلثي المقاعد.

وتتجح غالبية الثلثين التصديق على القوانين حتى في حال وجود خلاف في مجلس الشيوخ الذي يسيطر عليه الحزب الحاكم أيضاً.

وفوز حزب آبي لا يشكل مفاجأة طالما أن المعارضة المنقسمة غير قادرة على الحركة بفعالية، وكسر هيمنة الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي يسيطر على الحياة السياسية اليابانية منذ عقود.

وبحسب تقديرات تلفزيون «أن اتش كي» فإن الحزب

أنقرة تتحدث عن إجهاض محاولة انقلاب على الحكومة



بالنشاطات الهدامة كانت تجري منذ 10 سنوات، لكننا «تمكنا من القضاء على هذه المخططات والنواب». وكانت الشرطة التركية قامت بحملة أمنية أول من أمس في اسطنبول ومدن عديدة أخرى، اعتقلت خلالها العشرات من أنصار حركة «حزمت» المناهضة للحكومة التركية والتي يرأسها الداعية الإسلامي وحليف أردوغان السابق فتح الله غولن، المقيم في الولايات المتحدة، ويوصف بأنه راديكالي. وتتهم السلطات التركية غولن بالعمل على الإطاحة بالحكومة التركية، وزعت النيابة العامة بياناً بشأن اعتقال مجموعة كبيرة من الأشخاص المتهمين بالسعي إلى تشكيل منظمة إرهابية، مشيرة إلى أن التحقيق جار مع جميع أفرادها.

وكانت الولايات المتحدة قد نددت في وقت سابق باعتقال الشرطة التركية أكثر من عشرين

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أمس إنه ينبغي تطهير القضاء ومؤسسات الدولة الأخرى بما فيها الهيئة العملية الحكومية «توبيتاك»، من الخونة.

وأضاف أن المدامات التي قامت بها الشرطة أول من أمس لوسائل إعلام مقربة من غولن تأتي في إطار الرد الضروري على عمليات قدرة لأعداء سياسيين ورفض الانتقادات التي وجهها له الاتحاد الأوروبي.

وقال أردوغان: «إنهم يصرخون مدافعين عن حرية الصحافة لكن المدامات لا علاقة لها بهذا... نحن لا نتشغل بما يمكن أن يقوله المرء الضروي على تشكيل منظمة إرهابية، لا الاتحاد الأوروبي سواء قبلنا الاتحاد الأوروبي عضو ام لا... نحن لا نتشغل بهذا. أرجوكم احتفظوا بحكمكم لأنفسكم».

من جهة أخرى، أعلن وزير الداخلية التركي أفكان ألا أمس أن بلاده تمكنت إجهاض محاولة انقلاب إثر اعتقال عدد من أنصار حركة «حزمت» المناهضة للحكومة. ونقلت وسائل إعلام تركية عن المسؤول التركي أن ما وصفها

تفكيك خلية لتجنيد الإرهابيين في فرنسا

فككت الشرطة الفرنسية أمس خلية يشتبه في قيامها بتجنيد الإرهابيين وإرسالهم للقتال في سورية، واعتقلت عناصر الخلية بمنطقة تولوز في جنوب غربي فرنسا.

ونقلت وكالة «فرانس برس» عن مصدر في الشرطة الفرنسية أن حملة الاعتقالات شملت أيضاً أفراداً في منطقتي نورماندي وباريس غرب فرنسا.

والعملية التي نفذتها شرطة مكافحة الإرهاب وعناصر وحدة «ريد» وهي وحدة نخبة في الشرطة، طالوت «عشرة أهداف» في مقاطعات عدة، بينما لم يعرف في الوقت الحاضر عدد الأشخاص الذين اعتقلوا.

وتواجه فرنسا خلال هذا العام ارتفاعاً كبيراً في عدد الشبان الذين توجهوا إلى القتال في جانب الإرهابيين في سورية والعراق، وهم يشكلون خطراً في حال عودتهم مع احتمال تنفيذهم أعمال إرهابية.

وذكرت وزارة الدفاع الفرنسية أن عدد «الجهاديين» الذين يسافرون للمشاركة في القتال في سورية والعراق ازداد هذا العام بنسبة 80 في المئة. وبحسب معطيات الاستخبارات، فإن حوالي 400 مواطن فرنسي انضموا إلى صفوف مسلحي جماعات متطرفة في الشرق الأوسط، بما في ذلك تنظيم «داعش»، إضافة إلى 400 آخرين يستعدون للانضمام إلى تلك الجماعات.

منظمة شنغهاي للتعاون تقر موازنتها لعام 2015

أقر رؤساء حكومات بلدان منظمة شنغهاي للتعاون، خلال اجتماعهم موازنة المنظمة لعام 2015 واتفقوا على مواصلة العمل من أجل استحداث بنك للتنمية، وصندوق لتعليم المنظمة.

وكان مجلس رؤساء وزراء بلدان شنغهاي للتعاون قد أقر خلال اجتماعه في العاصمة الكازاخستانية أستانا أمس، خطة الفعاليات في إطار برنامج التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في المنظمة من خلال التوصل إلى مستوى جديد نوعياً في تطبيق المشاريع المشتركة.

وعبرت بكين على لسان رئيس مجلس الدولة الصيني لي كه تشيانغ عن استعدادها لرصد 50 مليون دولار لنشر التكنولوجيات الزراعية الحديثة وإعداد الكوادر الزراعية، إضافة إلى تقديم الدعم المالي لبلدان منظمة شنغهاي للتعاون لمساعدتها في مواجهة الأزمات.

ووافق على قائمة الفعاليات اللازمة على مسار تطوير نشاطات المنظمة في تطبيق المشاريع المشتركة للفترة بين عامي 2017 و2021. وتقرر في اختتام اجتماع رؤساء الحكومات إعادة توزيع نفقات الامانة العامة للمنظمة لعام 2014، وتم التوقيع على أحكام المواد المالية، وأضيفت تعديلات على الشروط المالية للمنظمة.